قراءة في كتاب

مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم بين الإثبات والنفي

تأليف: د/ عبد الرزاق حسين أحمد

٨

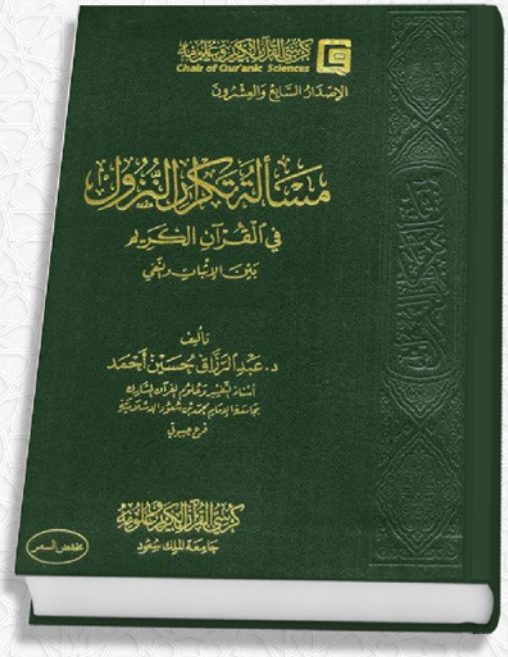

إعداد

محمد السيد صديق

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies
www.tafsir.net

المعلومات والآراء المقدَّمة هي للكتّاب، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

قراءة في كتاب

(مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم بين الإثبات والنفي)

تأليف: الدكتور/ عبد الرزاق حسين أحمد[1]

يعدّ الرجوع إلى النتاج العلمي السابق ودراسته دراسة جادّة، خطوة لها مركزيتها وأهميتها في النهوض بالعمل العلمي وتطويره، والارتقاء به نحو فضاءات أكثر ريادة وعمقًا؛ وذلك لما تُتيحه هذه الخطوة المهمّة من إدراك لمواطن القوة في هذا النتاج التي يجب تنميتها ومتابعتها، ومكامن الضعف والقصور التي يتوجّب الخطو إلى تلافيها؛ ومن هنا ارتأى موقع تفسير إطلاق سلسلة من القراءات التقويمية للمؤلفات في مختلف فروع الدراسات القرآنية، آملًا من وراء ذلك الإسهام في تسليط الضوء على طبيعة واقع التأليف في حقول الدراسات القرآنية، وكشف جوانب القوة والضعف فيه، وتحديد مواطن النضج والقصور، وكذلك فتح العديد من الآفاق البحثية، والمجالات المعرفية للباحثين والدارسين؛ عبر ما تُثيره هذه القراءات من إشكالات وملحوظات.

موقع تفسير

بيانات الكتاب:

اسم الكتاب: مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم بين الإثبات والنفي.

اسم المؤلف: د. عبد الرزاق حسين أحمد.

عدد الصفحات: (١٢٦) صفحة.

الناشر: كرسي القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود.

---

(١) فازت هذه القراءة بالمركز الرابع في مسابقة موقع تفسير (قراءة في كتاب)، والتي أعلن عنها ١٢/ ١٠/ ١٤٤٠هـ الموافق ١٥/ ٦/ ٢٠١٩م. (موقع تفسير).

المؤلف في سطور:

من مواليد العاصمة الصومالية مقديشو عام ١٩٦٨م، درس مراحل التعليم الأساسية في مقديشو، ثم التحق بالجامعة الوطنية الصومالية فتخرَّج في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وقد التحق بعد ذلك بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية عام ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م، وتخرَّج فيها عام ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ثم واصل تعليمه في قسم الدراسات العليا بالجامعة تخصّص التفسير وعلوم القرآن، فحصل على الماجستير عام ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، والدكتوراه عام ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م. ومنذ ذلك الحين يعمل أستاذًا مساعدًا في التفسير وعلوم القرآن بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - فرع جيبوتي، ولديه إنتاج علمي مطبوع، ومنه ما هو قيد الطبع، وكذلك أبحاث تخصّصية في مجلّات علمية محكَّمة. شارك في مؤتمرات علمية عديدة، وعضو مؤسّس في جامعة شرق أفريقيا[١].

(١) مستفاد من موقع مهارات النجاح Success Skills.

تمهيد:

حفلَت مكتبة الدراسات القرآنية بالعديد من المؤلّفات التي صُنِّفت في علوم القرآن، وظلّت حركة التأليف مستمرّة؛ سواء كانت في نوع واحد من أنواع علوم القرآن، أو في جمعٍ جزئي لعددٍ من الأنواع، إلى أنْ جاءت مرحلة كتاب «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (ت ٧٩٤هـ) الذي استوعب معظم أنواع علوم القرآن، وكذلك كتاب «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (ت ٩١١هـ)، والناظر إلى حركة التأليف بعد كتابي «البرهان» و«الإتقان» يلحظ أنّ ثمة جمودًا في حركة التأليف، وأنّ معظم المؤلفات بعدهما تُرَدِّد ما ذكره الزركشي في «البرهان» والسيوطي في «الإتقان»؛ إلّا ما كان من جهود ومحاولات فردية محدودة[١].

ومع تشعُّب أنواع علوم القرآن وتعدُّد المسائل تحت كلّ نوع من أنواعه؛ لم تحظَ بعض المسائل الجزئية بالعناية اللائقة بها من الدراسة والتحليل، رغم حضورها في كتب علوم القرآن وكتب التفسير.

ومن أبرز هذه المسائل الجزئية التي كانت محلّ نزاع بين العلماء، وعرَض لها المؤلِّفون في علوم القرآن عمومًا وفي نزول القرآن خصوصًا: (مسألة تكرّر نزول بعض الآيات من القرآن الكريم).

---

(١) للتوسّع في طرح تاريخ التدوين في علوم القرآن؛ ينظر كتاب: بحوث مُحَكَّمة. د. مساعد الطيار. (ص٢٠)، إصدار مركز تفسير للدراسات القرآنية.

وهي من المسائل التي تحتاج إلى استقراء موسَّع في كتب علوم القرآن، والتفاسير، وكتب الحديث؛ بغية استخراج المادة العلمية ذات الصّلة بالمسألة، ثم تتشكّل هذه المادة العلمية في صورة تجمع بين التنظير والتطبيق، وخصوصًا الجانب التطبيقي؛ بسبب إخفاق الدراسات السابقة في مجاوزة الجانب التنظيري والنهوض بعمل تطبيقي يُحَرِّر المسألة ويفصل بين الآراء بصورة علمية محرَّرة مكتملة البناء.

إنّ الباحث المتأمّل في هذه المسألة يدرك تمامًا أنّ هذا البناء لمَّا يكتمل بعدُ، وأنه بحاجة إلى مزيد تنقيح وإنضاج.

ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب: (مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم؛ بين الإثبات والنفي)، وأهمية تناوله بالقراءة والتحليل، حيث إنّ الباحث طرح المسألة بطرحٍ استقصى فيه أقوال القائلين بها، وفحص الأدلة التي استدلّ بها كلّ فريق منهم، مع شدّة الاعتناء بالجانب التطبيقي وقوة التحرير العلمي، لا سيما أن للباحث رسالة ماجستير موسومة بـ(المكي والمدني في القرآن الكريم: دراسة تأصيلية نقدية للسور والآيات من أول القرآن إلى نهاية سورة الإسراء)، ولا تخفى شدة ارتباط موضوع المكي والمدني بالمسألة، وهذا يُبَيِّن عناية الباحث بالدراسات التطبيقية.

فكيف تعامل المؤلف مع هذه المسألة؟ وكيف أجاب في كتابه عن التساؤلات والإشكالات التي طرحها؟ هذا ما تسعى هذه القراءة إلى بيانه والكشف عنه.

محتويات الكتاب:

قسم المؤلف بعد المقدمة كتابه إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول: تناول فيه تعريف (تكرار النزول) لغةً باعتبار مفردَيْه، وقبل أن يذكر تعريف تكرار النزول كمصطلح مركّب نبَّه على أنه لم يَرَ أحدًا من المتقدّمين والمعاصرين وضع تعريفًا اصطلاحيًّا لهذا المصطلح، وأنه تردّد في وضع هذا التعريف وصياغته وذَكَر سبب هذا التردّد، ثم صاغ تعريفين لمصطلح تكرار النزول، وذكر بعض الأمور المتعلقة بمصطلح تكرار النزول التي تستدعي التوضيح، وتحتاج إلى لَفْت الانتباه. أمّا **المبحث الثاني** فقد ذكر فيه أسباب القول بتكرار النزول، وقسمها إلى خمسة أسباب، ونبّه أن هذه الأسباب تأتي مجتمعة أحيانًا، ومنفردة أحيانًا أخرى، وهي مجمل أسباب القول بتكرار النزول، وأن الباحث المدقّق لا يجد دافعًا منطقيًّا يبرّر هذا القول -بتكرار النزول- عند الذين يلجؤون إليه لأدنى تعارض يجدونه بين أيديهم. وأمّا **المبحث الثالث** فخصّه بأقوال أهل العلم في مسألة تكرار النزول؛ ولما كان تناول أهل العلم للمسألة متفاوتًا، **قسّم هذا المبحث إلى أربعة مطالب**؛ جعل **الأول** منها مختصًّا بمَن أثبت تكرار النزول، وذكر أقطاب هذا الفريق وأدلّته. ثم اختصَّ **المطلب الثاني** بمَن أنكر تكرار النزول إنكارًا كليًّا، مع ذكر أدلة هذا الفريق. ولمَّا كانت المسألة تتردّد بين إفراط وتفريط، ذكر أن الحقّ فيها اتباع الوسط الذي لا يميل إلى التجويز الكلي ولا الإنكار الكلي، فخصّ **المطلب**

الثالث بمَن توسّط في المسألة. وبعد عرضِ هذه الأقوال وأدلتها، وبعد تمحيص وجهات النظر تلك المختلفة؛ ذكر في **المطلب الرابع** بيان القول الراجح، الذي مالَ فيه إلى القول الثالث الذي فصّل المسألة وتوسّط بين الفريقين، وذكر سبب اختياره لهذا القول، ولماذا رجَّحه على غيره من الأقوال. ثم انتقل بعد ذلك في المبحثين التاليين إلى تحليل الأقوال في السور والآيات التي قيل بتكرّر نزولها، فخصَّ **المبحث الرابع** بذكر السور التي قيل بتكرّر نزولها؛ عرضًا ودراسة، فهناك سورتان قيل بتكرّر نزولهما، وهما: الفاتحة والإخلاص، وقد أفرد كلّ سورة في مطلبٍ مستقلّ، وبيَّن بعد الدراسة وتمحيص الروايات ضعف القول بالتّكرار. وأمّا **المبحث الخامس** فخصّه بذكر الآيات التي قيل بتكرّر نزولها، ولمّا كان هناك خمسة مواضع بالنسبة للآيات التي قيل بتكرّر نزولها؛ **قسّم المبحث إلى خمسة مطالب** أفرد تحت كلّ مطلب آية قيل بتكرّر نزولها، وقد ناقش الباحث المواضع الخمسة مناقشةً مستفيضةً روايةً ودرايةً، وخلص إلى أن موضعين من تلك المواضع ثبت فيهما القول بالتّكرار، وأمّا المواضع الثلاثة الباقية فإنّ الباحث أوردَ توجيهات وتخريجات أهل العلم في دفع القول بالتّكرار، وردّ الشُّبَه والإشكالات التي وردت حول ذلك. ثم ختم كتابه بأهم نتائج بحثه والتوصيات.

هدف الكتاب:

نصَّ المؤلف على هدفين للدراسة في ملخص البحث، وبيانهما على النحو الآتي:

١. تصوير المسألة، واستعراض أقوال العلماء، وأدلة كل قول مع المناقشات والترجيح.

٢. تسليط الأضواء على الأسباب التي دعت إلى القول بتكرار النزول.

الإشكالات الرئيسة للكتاب:

تُعَدُّ مسألة تكرار النزول من المسائل الجزئية التي عرَض لها المؤلفون في كتب علوم القرآن وضمن كتب التفاسير، وعلى الرغم من أهمية المسألة وحضورها؛ لم تحظَ بالعناية التي تتناسب مع أهميتها، ولا يوجد دراسة متخصّصة أفردت هذه المسألة بتأليف مستقلّ.

مع أن هذه المسألة كانت -وما زالت- محلّ نزاع وإشكال بين أهل العلم قديمًا وحديثًا ما بين مُجيز ومانع؛ فكان الأمر يستدعي وجود دراسة تعرض أقوال أهل العلم وأدلتهم مع المناقشات، والخروج بنتائج علمية تُجَلِّي المسألة وتُقَدِّر لها حقّها من البحث والدراسة.

ويمكن القول أنّ ما سبق من إشكالات هو الذي دفع المؤلّف إلى البحث والكتابة، وتولَّدت عنه مادة هذا الكتاب.

مفهوم تكرار النزول في القرآن الكريم:

يُعَدُّ مصطلح النزول من أوسع المصطلحات التي كانت تُستخدم في القرون الأولى، وله عدّة أوجه ودلالات؛ لذلك كان ينبغي على المؤلف وضع تصوّر للمسألة، حتى يحرّر دلالات هذا المصطلح، ويضع يده على محلّ النزاع في المسألة، ويُخرج الصور التي ليس لها علاقة بهذا الباب، وخارجة عن محلّ النزاع؛ لأنَّ استخدام مصطلح (النزول) بمعناه الواسع قد يُدْخِل في مسألة (تكرار النزول) تفريعاتٍ ليس لها علاقة بالمسألة رأسًا؛ مما جعل بعضهم يتوسّع في المسألة دون ضوابط؛ نتيجة عدم ضبط المصطلح.

وهذا ما دفع المؤلف أن يجتهد في وضع تعريف لمصطلح (تكرار النزول)؛ فقال: «مسألة من مسائل علم أسباب النزول يقصد بها معرفة السور والآيات التي نزلت مرتين أو أكثر».

وصاغ تعريفًا آخر أخصّ من الأول، فقال: «مجيء الوحي بآية سبق نزولها في حادثة جديدة تتضمنها الآية نفسها». وهذا التعريف الثاني يُشْكِل عليه عدم تضمُّنه للسور التي قيل بتكرّر نزولها.

وبناءً على هذين التعريفين أخرج صورًا ليست داخلة تحت هذا الباب، وليس لها علاقة بمفهوم تكرار النزول الذي هو محلّ البحث، ومن هذه الصور:

١. **تكرّر بعض آيات القرآن الكريم**، مثل قوله تعالى في سورة الشعراء: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾، وقوله تعالى في سورة الرحمن: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، ونحو هذا لا يدخل في إطار مفهوم تكرار النزول؛ إِذْ هذه الآيات ونظائرها لا علاقة لها بأسباب النزول البتة.

٢. **نزول الأحرف السبعة**، فليس هناك حادثة نزلت من أجلها الأحرف، فنزول الأحرف يختلف عن مسألة تعدُّد النزول فيما يتعلق بالأسباب وتعارضها، والقول بتكرار النزول الذي هو قيد البحث.

أسباب القول بتكرار النزول:

بعد أن وضع الباحث تصورًا للمسألة بتعريف مصطلح (تكرار النزول) أراد أن يجمع أسبابَ القول بتكرار النزول لأهمية هذا العنصر في معالجة إشكالية تنازع العلماء في المسألة؛ لأن أسباب القول بتكرار النزول فرعٌ عن تصوّر المسألة ابتداءً، والبحث عن أسباب القول بتكرار النزول ومناقشتها يعالج المسألة من جذورها ويجعلها أكثر تحريرًا.

وقد اجتهد الباحث في جمع الأسباب التي أدَّت إلى القول بتكرار النزول من أقوال المتأخرين والمعاصرين، بالإضافة إلى ما ظهر له من أسباب أثناء التطبيق، وقام بحصر أسباب القول بتكرار النزول في خمسة أسباب، وجعلها مجمل ما قيل تحت هذا الباب.

ثم قال بعد ذِكر أسباب القول بتكرار النزول: «ولستُ أريدُ أن أطيل أكثر مما قدّمتُه، ولكنني أسارع إلى القول بأنه مهما كانت الدوافع التي أهابت ببعض العلماء والباحثين إلى اللجوء بالقول بتكرار النزول، فإن الباحث المدقق لا يجد دافعًا منطقيًّا يبرر هذا القول عند الذين يلجؤون إليه لأدنى تعارض يجدونه بين أيديهم»[(١)].

فجعل منشأ الخطأ في القول بتكرار النزول هو اللجوء إلى هذا القول عند أدنى تعارض بين الروايات، وهذا التقرير جاء بعد تصوّر المسألة -أوّلًا- تصورًا صحيحًا، ثم النظر بعد ذلك إلى أقوال القائلين بتكرار النزول، ومحاولة المقاربة بين هذه الأسباب والتصوّر الذي ارتسمه للمسألة في بداية الأمر.

فقسّمَ أهلَ العلم إزاء هذه المسألة إلى ثلاثة فِرَق:

الفريق الأول: أثبت مسألة تكرار النزول، وانتصر لها حتى غلا بعضهم فأدخل أوجه القراءات في هذا الباب.

الفريق الثاني: أنكر إنكارًا كليًّا، وقال: لا يوجد شيء من القرآن الكريم تكرّر نزوله.

الفريق الثالث: فصّل المسألة وتوسّط بين الفريقين، فأثبت في مواضع قليلة لصحة الأدلة عندهم، وأنكر بقية المواضع التي قيل بتكرار نزولها.

(١) مسألة تكرار النزول، ص: ٣٨.

وبعد بيان الأسباب والدواعي التي أدت إلى القول بالتكرار، وتقسيم أهل العلم إزاء المسألة؛ أراد أن يبيّن اختياره، ومناقشته للأسباب التي ذكرها، وذكر الأسباب التي دفعته إلى هذا الاختيار، فعقد مبحثًا مستقلًّا، ألَا وهو: بيان القول الراجح؛ مالَ فيه إلى الفريق الثالث الذي فصّل في المسألة وتوسّط بين الفريقين، ثم علّل سبب اختياره لهذا القول بتسعة أسباب، انتصر فيها للفريق الثالث، وردّ على مَن قال بالإنكار المطلق والتجويز المطلق.

ذكر السور والآيات التي قيل بتكرار نزولها؛ عرضًا ودراسة:

يُعَدُّ هذا الجزء من الكتاب محاولة لاستكمال بناء المسألة؛ لأنه يتجاوز الجانب النظري الذي قرّره في أول الكتاب ويوظّفه في الجانب التطبيقي بذكر الآيات والسور التي قيل بتكرّر نزولها ودراستها.

وقد حصر الباحث السور التي قيل بتكرّر نزولها في سورتين: سورة الفاتحة وسورة الإخلاص، وأمّا الآيات فقد ذكَر خمسة مواضع قيل بتكرّر نزولها.

ويمكن إجمال صنيعه في هذا الجانب التطبيقي على السور والآيات بأنه تبنَّى القول بالتوسط في المسألة، ثم أَعْمَلَ القواعد التي قرّرها أصحاب هذا القول في السور والآيات التي قيل بتكرّر نزولها، وجعل الأصول التي قرّرها المتوسطون في المسألة هي المرجّح بين أدلة القائلين بالتكرار في السور والآيات وبين المانعين. وبعد تمحيص الأدلة خرج بتضعيف القول بتكرار سورتي الفاتحة

والإخلاص، أمّا بالنسبة للآيات فقد خلص إلى أنّ موضعين من تلك المواضع الخمسة ثبت فيهما القول بالتكرار، ودفَع القول بالتكرار في المواضع الثلاثة الباقية.

أبرز مزايا الكتاب:

أولًا: لا توجد دراسة متخصّصة أفردت مسألة تكرار النزول بتأليف مستقلّ، رغم حضور المسألة في مؤلفات علوم القرآن وفي ضمن كتب التفاسير، ولعلّ هذا من أبرز مزايا هذا الكتاب، وصنيع المؤلف في هذا الكتاب فيه إشارة إلى ضرورة تسليط الضوء على المسائل الجزئية التي تُذْكَر في كتب علوم القرآن ولها حضور في تطبيقات المفسِّرين؛ إذ إنه ما زال هناك مسائل تحتاج إلى تحرير ولا يزال النزاع فيها قائمًا، فلا نكتفي بترديد ما يُذكر بإيجاز وهو في حاجة ماسَّةٍ إلى البسط والتحرير؛ حتى نحرك الماء الراكد في ساحة التأليف، ونتجاوز ما سطَّره الزركشي والسيوطي في كتابيهما البرهان والإتقان.

ثانيًا: مسألة تكرار النزول من المسائل التي لا تُحَرَّر بمجرد التنظير لها وجَمْع الأقوال فيها، بل تحتاج إلى دراسة تطبيقية يُستقصى فيها جميع الأمثلة التي قيل فيها بتكرّر النزول، وقد استقصى الباحث جميع الأمثلة التي قيل بتكرّر نزولها، وقام بدراستها دراسة علمية منضبطة، بغضّ النظر عن الاتفاق أو الاختلاف في بعض النتائج.

ثالثًا: الباحث له رسالة ماجستير موسومة بـ(المكي والمدني في القرآن الكريم: دراسة تأصيلية نقديّة للسور والآيات من أول القرآن إلى نهاية سورة الإسراء)، ولا تخفى شدّة ارتباط موضوع المكي والمدني بالمسألة، وهذا يُبَيِّن عناية الباحث بالدراسات التطبيقية التي تحتاج إلى دُربة ومِران، مما أكسب الباحث قوّة في تحرير المسائل وتمحيصها أثناء تعرّضه لمسألة تكرار النزول، كما أنه أشار في المقدمة أن المسألة كانت تشغله أثناء تحضيره لرسالة الماجستير وكان يجمع المتناثر في المسألة أثناء البحث، وكلّ ذلك يُبَيِّن شدّة اتصاله بالمسألة وعنايته بها.

أهم الملاحظات:

بعد عَرْض أهم ما يميّز هذا الكتاب، قد بدَت لنا أثناء القراءة بعض الملاحظات؛ منها ما هو فني ومنها ما هو منهجيّ، وبيانها على النحو الآتي:

من الملاحظات المنهجية:

١. معرفة أوليّة تناول مسألة تكرار النزول من النقاط الشائكة في الكتاب، وتحتاج إلى مزيد بحث واستقراء رغم ما نصَّ عليه المؤلف من صعوبة التحديد الجازم لأوليّة تناول المسألة؛ إلّا أنه تابع ما نُقِل عن الزركشي والسيوطي بأنّ ابن الحصار (ت ٦١١هـ) يكاد يكون أول من نُقل عنه القول بتكرار النزول[١].

ثم إنّ مظانّ البحث عن أولية القول بالتكرار لا يقتصر فقط على ما يُذكر في كتب علوم القرآن، بل يتعدَّى إلى النظر في صنيع المفسرين، وتعاملهم مع المواضع التي قيل بتكرّر نزولها، وعند النظر في كتب التفاسير سنجد أن هناك مَنْ ذكَر القول بتكرار النزول أثناء تفسيره مع اختلاف الطرق في ذكر هذا القول، حيث ذكر الباحث في المبحث الثالث أن: «من خلال التتبع لأقوال بعض المفسرين يجدهم يذكرون المسألة كتوجيهٍ للروايات المتعارضة»[٢]، وهذه الأمثلة تُبيِّن لنا حضور المسألة في كتب التفسير القديمة، وأنها ليست مسألة

(١) مسألة تكرار النزول، ص: ١٩.

(٢) نفسه، ص: ٤٩.

حادثة، بل لها جذور في كتب التفسير، والبحث في هذه النقطة قد يضيف جديدًا في المسألة، لا سيما أن حضور المسألة وأغلب النقولات جاءت عن المتأخرين والمعاصرين، وقد يكون ذلك بسبب قصور البحث والاستقراء لجذور المسألة في كتب التفاسير والاكتفاء بما فُهِم من كلام الزركشي والسيوطي بأنّ ابن الحصار أول من قال بتكرار النزول.

٢. حَكَّمَ المؤلف قواعد خارجية على كلام بعض السابقين وأغفل التعليل الحقيقي لبعض المسائل؛ مما أدَّى إلى إلزامه بعضَهم بما لم يلتزمه، ومن أمثلة ذلك:

ما جاء في المطلب الثاني تحت المبحث الرابع؛ ناقش المؤلف القول بتكرار سورة الإخلاص، وذكر في سبب نزولها رواية لأبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مقتضاها أن السورة مكية، وهي رواية صحيحة، وأمّا رواية ابن عباس فمقتضاها أن السورة مدنية وهي رواية ضعيفة، وقد رجّح المؤلف الرواية الصحيحة على الضعيفة وذهب إلى القول بمكية السورة.

ثم قال: «ومما يَعجب منه المرءُ في هذا المقام: أن السيوطي اختار الرواية الضعيفة ورجّحها؛ إِذْ يقول في الإتقان: فيها قولان؛ لحديثَيْن في سبب نزولها متعارضَيْن، وجمَع بعضهم بينهما بتكرّر نزولها، ثم ظهر لي بعدُ: ترجيح أنها مدنيّة كما بينتُه في أسباب النزول».

ويمكن تحليل ما ذكره السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما يأتي:

- أن السورة فيها قولان؛ لحديثَيْن في سبب نزولها متعارضين.
- جمَع بعضهم بينهما بتكرّر نزولها.
- ظهر للسيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ترجيح أنها مدنيّة، ولكن لم يذكر وجه ترجيحه في كتاب «الإتقان»، بل ذكره في كتاب «لباب النقول في أسباب النزول» كما عزاه المؤلف[1].

وبعد تفكيك ما ذكره السيوطي يظهر لنا جليًّا أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يصرّح بتضعيف رواية، أو أن ترجيحه لمدنيّة السورة من باب ترجيح رواية صحيحة على رواية ضعيفة، وإذا رجعنا إلى وجه الترجيح في «لباب النقول» سنجد أنه جَمَع بين الروايات دون التعرّض لصحة الروايات أو تضعيفها، ولم يلجأ إلى هذه المرحلة لأنه يرى إمكان الجمع بين الروايتين وليس هناك تعارض بينهما.

وقد تكرّرت هذه الإشكالية أيضًا في الموضع الثاني للآيات التي قيل بتكرّر نزولها، وفي الملاحظة الثالثة؛ فلا داعي لكثرة التمثيل.

٣. قسَّم الباحثُ أهلَ العلم إزاء مسألة تكرار النزول إلى ثلاثة فِرق: **الفريق الأول**: أثبت مسألة تكرار النزول، وانتصر لها، حتى غلا بعضهم فأدخل أوجه

(١) مسألة تكرار النزول، ص: ٦٤.

القراءات في هذا الباب. **الفريق الثاني**: أنكر إنكارًا كليًّا، وقال: لا يوجد شيء في القرآن تكرّر نزوله. **الفريق الثالث**: فصَّل في المسألة وتوسّط بين الفريقين، فأثبت في مواضع قليلة لصحة الأدلة عندهم، وأنكر بقية المواضع التي قيل بتكرار نزولها؛ لأنها خالفَت بعض الضوابط التي وضعوها للقول بالتكرار.

وهذا التقسيم الثلاثي لأدلة أهل العلم وأقوالهم نتج عنه عدة إشكالات:

الإشكال الأول: ليس هناك حدٌّ فاصل بين المثبتين للمسألة والمتوسطين؛ حيث إنّ المتوسطين في المسألة مآلُهم أيضًا إلى الإثبات، وإلّا فما الحدّ الفاصل بين الفريق الأول والفريق الذي توسّط في المسألة؟

وإن كان الحدّ الفاصل هو الضوابط التي تمنع التوسُّع في المسألة، فلماذا عَدَّ السيوطيَّ مثلًا ضمن الفريق الأول، رغم أن السيوطي نظَّر للمسألة ووضَع لها ضوابط أفادت في تضييق القول بالتكرار، ومن أمثلة ذلك ما فصّلناه في النقطة السابقة من جمع السيوطي بين الروايات المتعارضة وعدم القول بالتكرار عند أدنى تعارض.

الإشكال الثاني: هذا التقسيم الثلاثي لأدلة أهل العلم وأقوالهم أجبر الكاتب على كثرة النقل عن المعاصرين وإغفال أقوال أهل العلم من غير المعاصرين؛ لأن المطلب الأول (المثبتون للمسألة) استنزف منه أقوال العلماء القائلين بالتكرار، وعند كتابة المطلب الثالث (المتوسطون في المسألة) وهذا الفريق الذي ينتصر إليه الباحث لم يذكر سوى كلام (ابن حجر) من غير المعاصرين!

أين المتوسّطون في المسألة؟ أليس من المفترض أن يكون هذا المطلب من أغنى المطالب بنقولات أهل العلم، وتطبيقات المفسِّرين؛ لأنه الفريق الذي مالَ إليه المؤلف واعتبره القول الراجح في المسألة؟!

ولو جعل المؤلف المسألة تدور بين المثبتين والمنكرين لوجد جمعًا من الأدلة والأقوال للقول بالتكرار، وأغلق على نفسه كثرة النقل عن المعاصرين، مع التنبيه على عدم التوسّع في المسألة.

الإشكال الثالث: أقوال المثبتين لتكرار النزول ليست على وتيرة واحدة، وعند التعرّض لمناقشة هذه الأقوال في المطلب الرابع (بيان القول الراجح) لم يفرِّق الكاتب بين أقوالهم، بل قام بالرد على الفريق إجمالًا، وهذا فيه إلزام لبعضهم بما لم يلتزم، وكان من المفترض عرض القول مع ذكر صاحبه ثم الرد عليه دون تعميم.

٤. رغم تميُّز الكاتب في مناقشة المواضع التي قيل بتكرّر نزولها إلّا أنه لم يرسم منهجًا واضحًا في تناول هذه المواضع بالتطبيق والتحليل؛ فتارة يبدأ المطلب بعرض الأقوال في المسألة دون تمهيد ثم يناقشها[(١)]، وتارة يبدأ بعرض

(١) مسألة تكرار النزول، ص: ٦١.

شبهة القول بالتكرار أولًا ثم الأقوال ثم المناقشة[١]، أو يُصَدِّر المطلب قبل الحجج والمناقشة بذكر سبب الخلاف في المسألة[٢].

وكان يَحْسُن قبل التطبيق أن يذكر منهجًا يُوَحِّد طريقة تناول المسائل، وكيفية التعامل معها، مع جمع القواعد التي قرّرها واستخرجها من أقوال أهل العلم، حتى يسهل الرجوع إليها عند إعمالها أثناء التطبيق، لا سيما أن المسائل من جنسٍ واحدٍ يسهل جمعها تحت منهج واحد في التطبيق والتحليل.

٥. من المعلوم أنّ ثمة تشابكًا وتداخلًا بين علوم القرآن وغيرها من العلوم، ولكن لا يمكننا القول بأنّ هناك علمًا يمكن أن يتداخل مع علم آخر من كلّ وجه، بل هناك مسائل مشتركة يمكن الإفادة منها بين علم وآخر بحسب ما يحتاج كلّ علم وفق منهجيته، فكلّ علم له حيثياته وأصوله وضوابطه. وقد تعرَّض الباحث في مقدمته للكتاب وفي التوصيات إلى ما يوحي بمخالفة ما قدَّمنا، فقال: «إنني على يقينٍ أنّ هؤلاء الباحثين لو عنوا بدراسة الأبحاث التخصصية بدلًا من الكتابات العمومية، وأفادوا من منهج الباحثين في تطبيق قواعدهم النقديّة، لخلَّصوا الدراسات القرآنية من شوائب الأقوال المتناقضة والروايات الضعيفة التي تعجّ بها كتب علوم القرآن».

---

(١) مسألة تكرار النزول، ص: ٧٠.

(٢) نفسه، ص: ٨٤.

كما استحسن قول ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأنا عاذرٌ المتقدمين الذين ألَّفوا في أسباب النزول فاستكثروا منها... ولكني لا أعذر أساطين المفسّرين الذين تلقَّفوا الروايات الضعيفة فأثبتوها في كتبهم ولم ينبهوا على مراتبها قوّةً وضعفًا».

وإطلاق هذه الفكرة في أكثر من موضع في الكتاب دون تقييد- فيه نظر؛ لأنه ليس هناك خلاف في الإفادة من منهج المحدِّثين في كتب علوم القرآن، أو في كتب التفسير، ولكن هناك مسائل بعينها تحتاج إلى ذلك، أما تطبيق منهج المحدِّثين عمومًا في جميع الروايات فيه إهدارٌ لكثير من المرويات، خصوصًا أن ممّن ارتضى منهج المحدِّثين وكان لهم جهد في الإسهام في علم الحديث -كابن كثير- أثبتوا هذه الروايات؛ لأن صنيع المفسِّرين يختلف عن صنيع المحدِّثين، والتشديد في الأسانيد له مواضعه، ولا ينبغي الهجوم على المتقدمين الذين أثبتوا الروايات في كتبهم دون تطبيق منهج المحدِّثين عليها، فكان من المفترض تقييد هذه الفكرة حتى لا تُحْمَل على هذا المحمل الذي ظهر من كلامه، وازداد وضوحًا عند استحسان قول ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

من الملاحظات الفنية:

١. لم يتعرض الكاتب في الحواشي إلى ذكر طبعات الكتب الذي يعزو إليها؛ مما جعل الرجوع إلى المصادر الأصلية للنقولات أمرًا مرهقًا.

٢. هناك أقوال في الكتاب تحتاج إلى عزو، خصوصًا ما يتعلق بحكاية قول الجمهور في مسألة أو الإجماع، **ومثال ذلك**: ما حكاه عن سورة الفاتحة أنها مكيّة وهو قول الجمهور، والقول بأنها مدنيّة وروي ذلك عن أبي هريرة، وعبد الله بن عبيد، وسوادة بن زياد، وعطاء بن يسار، ومجاهد، ولم يعزُ هذه الأقوال.

وما جاء في المطلب نفسه أن سورة الحجر مكية بالإجماع، ولم يعزُ الإجماع إلى أحدٍ، ولا تخفى ضرورة عزو هذه الأقوال.

الخاتمة:

هذه قراءة سريعة في كتاب «مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم بين الإثبات والنفي»، وقد تبيّن لنا من خلال هذه القراءة ضرورة ما وصّى به الكاتب من تأصيل وتقعيد مسائل علوم القرآن، ومراجعة بعض القواعد والأمثلة المضروبة لهذا الفنّ؛ إِذْ إننا نلاحظ منذ القرن العاشر الهجري -أي: عصر السيوطي- أن الساحة لم تشهد تجديدًا في مسائله، اللهم إلّا ما كان من جهود ومحاولات فردية محدودة، كما أن هذا المسلك من أنفع الطرق في ثبات العلوم ورسوخها في الأذهان.

وأخيرًا، ظهر جليًّا أثناء القراءة كيف بمسألة جزئية في علوم القرآن يُمكن أن تفرد في كتاب ويُثار حولها كلّ هذه النقاشات من الأخذ والردّ؛ وفي هذا توصية للباحثين بإحياء مسائل علوم القرآن التي لم تأخذ حقَّها في كتب علوم القرآن، وتسليط الضوء عليها، حتى يُسَدّ بها عِوَزٌ في مكتبة الدراسات القرآنية، وتضيف إليها شيئًا جديدًا.

والحمد لله رب العالمين